

9 و 10 مارس 2012 • مارسيليا



الماء الكوكب والشعوب

البيان النهائي
للمجتمع المدني



WWW.FRANCE-LIBERTES.FR



CRID





يومين لنتناقش ونوحد جهودنا



الماء والكوكب
والشعوب
10 و 9 مارس
2012

البيان النهائي

الماء ليس سلعة، إنه ملكية مشتركة للإنسانية والكائنات الحية

يا شعوب العالم، إننا جميعا نتكون من الماء ونعتمد عليه. ولضمان استمرارية الحياة والكرامة الإنسانية وتطور حضارتنا، وللحفاظ على التوازن الهش للأنظمة البيئية من أجل الأجيال القادمة، نريد أن نتحمل كلنا مسؤولية هذا العنصر الطبيعي الغد، المحدود والهش، والذي هو الرمز الأول للحياة على الأرض. وباجتماعنا في مرسيليا، أيام 9 و10 مارس 2012 في إطار المنتدى العالمي البديل للماء، وخلال أيام المواطنة "الماء، والكوكب، والشعوب"، تبادلنا معارفنا وخبراتنا، مخاوفنا وآمالنا، اقتراحاتنا ونضالنا، لنجعل من الماء، هذه الملكية المشتركة الحيوية وغير القابلة للتجارة، رهانا أولويا لدى الجميع.

الماء حق من حقوق الشعوب

لقد تم الاعتراف بالحق في الماء الشروب والصحي كحق إنساني بقرار من الجمع العام للأمم المتحدة في 28 يوليو 2010، لكنه غير معروف للعموم وغير مطبق على أرض الواقع. ولكي يصبح كذلك ويكون مصحوبا بتجانس القوانين الوطنية والدولية اللازمة لتطبيقه بشكل شامل، يجب أن لا يكون الماء مسألة حصرية على السلطات السياسية، والتقنية، والمالية: فعلى كل امرأة وكل رجل، مهما كانت مسؤولياتهما، أن يشاركا في اتخاذ القرارات، وأن يسهما في حماية وفي ضمان الولوج العادل إلى الماء الذي هو ملكية مشتركة لجميع الكائنات الحية.

اعتمدت الشعوب، على مر العصور، على عاداتها لضمان ولوج الجميع إلى الماء العذب، كما طورت تنوعا كبيرا في سبل العيش. لكن ولسوء الحظ، نمر الآن بأزمة عامة تتميز، فيما يتعلق بالماء، بتركيز الضغط على الأنظمة البيئية بسبب اتباع نموذج تنموي ملوث لا يطاق، حطم الدورات المائية الطبيعية، إضافة إلى زيادة التفاوتات والخضوع للتحضر وظروف الفقر المدقع.

ويقوم فاعلو نموذج التنمية الحالي، ومن ضمنهم المؤسسات المالية الدولية والمقاولات العالمية بالاستغلال والاستهلاك المفرط للماء وكذا بتلويثه، بسبب ممارسات إنتاجية اقتصادية، صناعية، أو زراعية، ومشاريع ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية، واستكشاف واستغلال مناجم كل المعادن والموارد الأحفورية، والاستيلاء على الأراضي.

وبينما نخلد الذكرى المؤلمة لحادثة فوكوشيما، تؤكد الصناعة النووية أن الخطر المحدق الذي تشكله، هو التلوث الإشعاعي للماء، وخاصة بالنسبة للأنظمة البيئية البحرية، وفي هذه الحالة، يستحيل تقييم عواقبه على المدى الطويل.

لسوء الحظ، تسعى المؤسسات الدولية وبعض الدول إلى توحيد الحلول لصالح نموذج تنموي يريدونه فريدا ولا يمكن تجاوزه؛ كما أن الإرادة والالتزام السياسيين أضعف من أن يروجوا للاستثمارات العمومية اللازمة لتأمل بتغيير الوضع الحالي والوصول إلى الأهداف المحددة وحتى تخطيها، خاصة وأننا نقرب من قمة الشعوب ريو20+ (RIO 20+).



الماء والكوكب
والشعوب
10 مارس
مارس

يومين للتناقش ونوحد جهودنا

نلاحظ عجزا مهما في التنظيم التشاركي، والشفاف والديموقراطي، والشامل للماء؛ حيث يتضاعف هذا العجز مع غياب مراقبة تنظيم استعماله بسبب نقص الموارد أو نقص الإرادة السياسية. إضافة إلى أن عددا كبيرا من فاعلي المصالح العامة يجب أن تكون في متناول الجميع، يتخلون عن امتيازاتهم وعن مسؤولياتهم الأساسية بتسليمهم الماء إلى سوق تختلف فيه قطاعات الأنشطة. كما أن الخبراء الماليين يراهنون حول الملكية المشتركة، محققين بذلك أرباحا غير مستحقة، وقد يصل بهم الأمر إلى رشوة الفاعلين المعنيين. وهذا البحث عن الأرباح الذي فرضه النموذج الرأسمالي للسوق المعولم يمنع الحق الفعلي والعام في ولوج الجميع إلى الماء، وخاصة فيما يخص الشعوب الأكثر فقرا، وفي المناطق الأكثر عزلة.

ولهذا، يجب علينا أن نتخيل نماذج اجتماعية جديدة تحافظ على الملكية المشتركة للماء، وتحترم توازنات الطبيعة، وتروج لحلول مبتكرة وقابلة للدعم، تجمع بين المعارف القديمة التي تم الاحتفاظ بها والتقنيات الحديثة. كما تتطلب المحافظة على الماء والطبيعة وتجديدهما من أجل الأجيال القادمة، الأخذ بعين الاعتبار الصالح العام والمدى الطويل،

المبادئ

- < نصح أن الماء ليس سلعة للمتاجرة، والعديد من شعوب الأرض يعتبرونه مقدسا. الماء ملكية مشتركة لكل الكائنات الحية.
- < نؤكد أن حق الجميع في الماء والصرف الصحي حق إنساني أساسي، وكل دولة تتحمل مسؤولية ضمان تطبيق هذا الحق على أراضيها بكل شفافية، وبشراكة مع الأراضي المتواجدة على حدودها.
- < نصح بوجوب أن يكون الإعلام والمشاركة الفعليين للشعوب والمواطنين، ذكورا كانوا أم إناثا، وكذا التشاور العام الملزم فيما يخص الماء والصرف الصحي، أمورا إلزامية وفعلية ومحمية من المصالح المالية والاقتصادية.
- < نؤكد على حق الشعوب في الولوج إلى التقنيات المتاحة، المستدامة والعادلة، والتي تحترم المعارف التقليدية والثقافية المبنية على الممارسات الجيدة المتعلقة بالحفاظ على الماء.
- < نصح أنه بسبب دورهن الرئيسي في التزويد بالماء وتديره، يجب إشراك النساء في جميع القرارات المتعلقة بتدبير الموارد المائية على المستوى المحلي، والوطني والدولي.
- < نصح أنه يجب تعزيز التوازن الضروري بين الأنشطة الإنسانية فيما يخص تدبير الماء والحفاظ عليه، واحترام الأنظمة البيئية والطبيعة.
- < نصح بضرورة تحقيق تحولات في الطاقة وتغييرات مجتمعية واقتصادية وسياسية سليمة داخل مجتمعاتنا، كما نؤكد على ضرورة تغيير طريقة عيشنا على هذا الكوكب.



يومين للتناقش ونوحد جهودنا



الماء والكوكب
والشعوب
11 و 12 مارس
حارطينا

الاقتراحات

1. نلتزم بتطوير الرصد والمراقبة الاجتماعيين، وتعزيز الإمكانات والحفاظ على فاعلي المجتمع المدني المنخرطين، وذلك بهدف الترويج للحق في الماء والصرف الصحي لضمان التطبيق الفعلي لقرار الأمم المتحدة المتعلق بولوج الجميع إليهما.
2. ندعو لإرساء آليات قضائية دولية مستقلة من شأنها ضمان الحق في الماء والصرف الصحي، وتكون قادرة على محاكمة الجرائم المرتكبة ضد الحق في الماء.
3. نطالب بأن يكون حق الجميع في الماء والصرف الصحي واجب النفاذ فعليا، في جميع المحاكم و في أي آلية قضائية ملانمة أخرى.
4. نطالب بإنشاء إطار يسمح بإعداد سياسية عالمية للماء، لكون المجلس العالمي للماء لا يملك الشرعية للقيام بذلك؛ كما يتوجب على هذا الإطار منع تسويق الماء كسلعة وتقييمه بالمال.
5. نطالب الدول بإعداد وتطبيق خطط عمل، وتعبئة مجمل الموارد المالية العمومية اللازمة لتحقيق الحق في الماء والصرف الصحي، بما فيها موارد التضامن الدولي.
6. ندعو لأن تكون تكلفة خدمة الماء، ولمدى الحياة، مأخوذة من المال العام لكل بلد، في إطار تدبير عمومي وديموقراطي. وفي حال تطبيق تسعيرة معينة، يجب أن تكون هذه الأخيرة تدريجية لتتمكن من التأقلم مع تنوع الاستعمالات وتجنب التهميش الاجتماعي فيما يخص الولوج إلى الماء واجتتاب تديره.
7. نطالب بتطبيق تقنيات وقائية ملانمة وبتكلفة مناسبة ، تعتمد، إذا أمكن، على معلومات عُرفية وتقليدية، ، تتماشى مع السياقات وتستند على عمليات التصفية الطبيعية بدل الحلول التقنية الباهضة الثمن.
8. يجب أن تكون كل التقنيات المتعلقة بالماء متاحة للعموم وخالية من حق الملكية الفكرية.
9. ندعو الدول إلى تقديم حصيلة العشرين سنة الماضية فيما يخص السياسة الدولية لتدبير الماء خلال مؤتمر ريو20+، وذلك من أجل تقييم العواقب الطويلة الأمد لتدبيرها الاقتصادي، وكذا إبراز ضرورة اتباع تدبير ديموقراطي متكامل.

10. ندعو إلى دعم مقترحات الاعتراف بحقوق الطبيعة.



يومين للتناقش ونوحد جهودنا



الماء والكوكب
والشعوب
10 مارس
مارس

11. نطالب بإرساء تدبير متكامل للماء، يهتم بالحد من عواقب الأنشطة الإنسانية على الأنظمة البيئية، كما يضمن الحق الفعلي في ولوج الجميع إلى الماء.
12. نطالب بشفافية المعلومات فيما يخص استعمالات الماء في الصناعات الاستخراجية بهدف اجتناب الآثار السلبية التي تحدثها هذه الممارسات على الماء، والبيئة، والصحة، والسلامة العمومية، وهذا كله مع تطبيق المراقبة الاجتماعية. كما نطالب بفرض عقوبات على الفاعلين المسؤولين عن الأضرار، ووضع صندوق لإعادة التأهيل.
13. ندعو إلى التوقيف الفوري ومنع استغلال الغاز والزيوت الصخرية، فهذه الممارسة تؤدي إلى التدمير المبرمج لأنظمتنا البيئية ولا تتماشى لا مع الدفاع عن حق الإنسان في الماء ولا مع مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة.
14. نطالب المنظمات الدولية بوقف تمويل السدود الكبرى، مادامت لم تتبن بشكل ملموس وملزم توصيات اللجنة العالمية للسدود.
15. نطلب تشجيع حلول إنتاج الطاقة المحلية والقابلة للدعم.
16. نشجع كل المبادرات الرسمية وغير الرسمية الهادفة إلى التربية والتحسيس على جميع الجوانب التي تخص الماء، والتي تهم جميع طبقات المجتمع.
17. نطلب إعطاء الأولوية للزراعة القروية والعائلية، مع إرساء نماذج إنتاج زراعية إيكولوجية تعتمد على تقنيات ذكية لاستعمال الماء، تتلاءم مع القدرات المحلية ومبادئ حماية الماء، وتقدر على مواجهة التغيرات المناخية.

وبما أن هناك حلولاً ملموسة وتشاركية تسمح بالخروج من منهج تنموي له طاقة مدمرة جلية، وبما أن التغيير رهين، أولاً وقبل كل شيء، بالإرادة السياسية والتزام الشعوب، فإننا نتمنى مشاركة الاقتراحات المقدمة خلال لقاء "الماء، الكوكب، والشعوب"، لتمكين من التقدم نحو التطبيق الفعلي للحق في الماء والصرف الصحي، بغرض تحقيق الديمقراطية واحترام الأنظمة البيئية والقابلة للحياة.